السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

الداخلية تحمِل مسؤولية قتلى تظاهرات الخرطوم لمسلحين

المعارضة السودانية تدعو إلى مواصلة الحشود.. وتحدد ثلاثة ميادين للتظاهر يومياً

شعارات تنادي باسقاط حكم العسكر

جانب من تظاهرات السودان

تشكلت مجموعات شبابية هدفها العمل على إسقاط النظام. وأطلقت مجموعة تسمى «أسود البراري» برنامجا سياسيا يبدأ برحيل النظام السوداني وينتهي بتشكيل حكومة انتقالية من الكفاءات لفترة تسعة أشهر.

وحدد السودانيون الذين انتظموا في نشاط واسع ضد حكومة البشير ثلاثة ميادين للاعتصامات في الخرطوم، بحري ومنطقة الكلاكلة جنوب الخرطوم، وفي منطقة بري التي أصبحت تتظاهر بشكل يومي، حيث أطلقوا على الميدان في المنطقة التي تقع شرق مطار الخرطوم والقيادة العامة للقوات المسلحة باسم ميدان «الشهيد صلاح سنهوري». وأعلن أحد المتحدثين من الميدان عن برنامج سياسي باسم «أسود البراري»، طالب فيه الرئيس السوداني عمر البشير بالرحيل ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب في دارفور، جنوب كردفان، النيل الأزرق، بورتسودان، والذين قتلوا في المظاهرات الأخيرة، ودعا القوى السياسية إلى التوافق على برنامج سياسي يبدأ بإسقاط النظام وتشكيل حكومة انتقالية من الكفاءات الوطنية تكون مدتها «9» أشهر تنجز خلالها الدستور الدائم القائم على المواطنة، وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة على نحو قومي بما فيها القوات النظامية وجهاز الأمن.

من جانبه عقد مجلس الوزراء جلسته الراتبة يوم الخميس الماضي، واستمع المجلس برئاسة الرئيس البشير إلى تقرير لوزير الداخلية حول الاحتجاجات على رفع الدعم عن المحروقات.

وقال المتحدث باسم مجلس الوزراء عمر محمد صالح للصحافيين، إن تقرير وزير الداخلية إبراهيم محمود حامد، أكد كفالة حق التظاهر السلمي، إلا أن البعض جنح للعنف والتخريب، ما تطلب استدعاء القوات النظامية لحماية المرافق الاستراتيجية.

وأوضح أن التقرير نبه إلى استخدام بعض الأفراد والمجموعات للسلاح الناري والتعدي به على المواطنين الأبرياء في مناطق لم تشهد مظاهرات في أطراف العاصمة، كما لم تشهد تخريبا وتم التحفظ على بعض هؤلاء ويجري البحث عن الآخرين.

وقال إن التقرير أشار أيضاً إلى أن التخريب شمل أجزاءً واسعة من العاصمة حيث تم تخريب 42 محطة وقود وتسع صيدليات وأكثر من 40 مركبة عامة وشركتين وثمانية أقسام شرطة و81 موقع بسط أمن شامل و35 مركبة شرطة وخمسة بنوك و23 مصلحة حكومية.

وأكد التقرير سقوط 34 قتيلاً من المواطنين خلال الأحداث، بينما فقدت الشرطة أحد أفرادها. واعتبر أن ما حدث ليس احتجاجاً على المعالجات الاقتصادية بل عمليات منظمة بغرض التخريب والنهب.

من جانبه، أوضح والي الخرطوم عبدالرحمن الخضر في مداخلة أمام اجتماع المجلس أن الشرطة لم تستخدم مطلقا السلاح الناري يوم الأربعاء قبل الماضي، وأن كل حالات الوفاة التي وقعت تمت بأيد آثمة قصدت إشعال الفتنة في البلاد.

وأكد وجود معلومات وأدلة تؤكد ضلوع بعض الجهات في هذا المخطط الذي يهدف إلى إشاعة الفوضى بالبلاد، إلا أن وعي المواطنين كان له أبلغ الأثر في إجهاض هذا المخطط.

وأكد الوالي أنه تم إطلاق سراح كل الذين اشتركوا في التظاهرات ولم تثبت الأدلة مشاركتهم في أي أنشطة تخريبية أو التعدي على أرواح وممتلكات المواطنين.

وترحّم مجلس الوزراء على أرواح المواطنين الذين راحوا ضحية الأحداث وحيا قوات الشرطة والقوات النظامية الأخرى «التي سعت إلى عدم استخدام القوة تجاه المتظاهرين ومارست في ذلك أقصى درجات ضبط النفس».

أبوعيسى: «إسقاط النظام» الحد الأدنى لوحدة قوى الإجماع

أكدت قيادات قوى الإجماع على أهمية وحدة المعارضة كشرط رئيسي لإسقاط النظام. وقال الأستاذ فاروق أبوعيسى رئيس الهيئة العامة لقوى الإجماع انه إستلم مقترح الإعلان السياسي للجبهة الثورية ووزعه على فصائل قوى الإجماع لمناقشته.

وأضاف في حوار مع الأستاذ صلاح شعيب في «إذاعة عافية دارفور»، أضاف بأنهم يشددون على إسقاط النظام كحد أدنى لوحدة قوى المعارضة، وانهم يرفضون ما تطرحه جهات داخلية وخارجية للمصالحة مع النظام، في إشارة لمواقف بعض قيادات حزب الأمة ومشروع التسوية الأمريكية.

المنبر الديمقراطي والتيار التقدمي: متضامنون مع الشعب في النضال من أجل الحرية

قال المنبر الديمقراطي الكويتي والتيار التقدمي الكويتي انه يتابع ما يشهده السودان من احتجاجات جماهيرية ضد السياسات الاقتصادية الجائرة للطغمة الحاكمة؛ وما تعرضت له هذه الاحتجاجات من قمع بوليسي وحشي ادى إلى سقوط عشرات الشهداء وإصابة مئات الجرحى واعتقال اكثر من ألف مواطن سوداني، بينهم قادة عدد من الأحزاب السياسية المعارضة. واضاف المنبر والتيار التقدمي في بيان صحافي: انه في الوقت الذي نعبر فيه عن تضامننا الكامل مع الشعب السوداني الشقيق ومع قواه الوطنية والتقدمية والديموقراطية في النضال من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، فإننا نحمّل الطغمة الحاكمة بقيادة البشير المسؤولية الكاملة عما يعانيه السودانيون من ظلم واستبداد وفساد وتدهور في أوضاعهم المعيشية، وما تسببت فيه المغامرات غير المسؤولة والسياسات المدمرة لهذه الطغمة الفاشلة من اقتتال وحروب وانفصال، مؤكدين ثقتنا بقدرة الشعب السوداني وقواه الحيّة على الخلاص من هذه الطغمة، مثلما سبق له أن ضرب أروع الأمثلة في الانتفاضتين الشعبيتين الخالدتين في أكتوبر 1964 ومارس - ابريل 1985 للخلاص من السلطتين الدكتاتوريتين العسكريتين الغاشمتين لإبراهيم عبود وجعفر نميري، مع ما يتطلبه الأمر من ضرورة الاستفادة من خبرات تلك التجربتين التاريخيتين والاتعاظ من دروسها. وأيد المنبر والتيار التقدمي ما تطرحه القوى الوطنية والتقدمية والديموقراطية السودانية من أنه لا مخرج حقيقيا من الأزمة المستفحلة التي تعيشها السودان إلا بزوال نظام الطغمة الحاكمة والتوافق حول برنامج البديل الديموقراطي لوقف الحروب وتكوين حكومة انتقالية وقيام المؤتمر الدستوري الشامل، تمهيدا لإجراء انتخابات ديموقراطية حرة تشارك فيها كل قطاعات الشعب السوداني.

مالك عقار: سندخل في وقف إطلاق نار شامل بمجرد سقوط النظام

أعلن الفريق مالك عقار رئيس الجبهة الثورية ان الجبهة ستلقي السلاح وتنضم للعملية السياسية بمجرد سقوط النظام. وقال عقار في تصريحات لـ «سكاي نيوز عربية»، «نحن على استعداد في حال سقوط الحكومة أن ندخل في وقف إطلاق نار شامل ونكون جزءا من المنظومة السياسية السلمية الجديدة».

وأكد على دعم الجبهة الثورية للاحتجاجات السلمية ضد سياسات حكومة عمر البشير الفاشلة.

وطالب مالك عقار بمحاكمة المتهمين عن إراقة دماء المتظاهرين خلال الاحتجاجات

الهيئة القيادية للحزب الاتحادى الديمقراطى تقرر فض الشراكة احتجاجاً على القتل الوحشي للمتظاهرين

قررت الهيئة القيادية للحزب الاتحادي الديمقراطي - الأصل ، فض الشراكة مع المؤتمر الوطني والانسحاب من الحكومة، ورفعت قرارها لرئيس الحزب للبت فيه.

وقال محمد سيد أحمد عضو هيئة قيادة الحزب وأمين التعبئة السياسية في تصريحات صحافية ان قرار فض الشراكة يأتي لجملة من المعطيات على رأسها : تطبيق القرارات الاقتصادية والقتل الوحشي لجماهير الشعب السوداني المسالم الذي خرج رافضا لهذه القرارات، إضافة لحملة الاعتقالات الكبيرة التي ظلت تشنها السلطات الأمنية منذ اندلاع الاحتجاجات وحتى هذه اللحظة بحق المواطنين والناشطين السياسيين.

وأضاف محمد أن المؤتمر الوطني لم يأخذ برأي حزبه في كل القضايا الوطنية وعلى رأسها قرار الزيادات الأخيرة.

وأوضح ان الحزب الاتحادي الديمقراطي دخل الحكومة من أجل حقن دماء الشعب السوداني والسلام والعدالة وتخفيف المعاناة عن كاهل الجماهير ولكن كل ذلك اصطدم برؤى المؤتمر الوطني الأحادية والاقصائية ولذلك كان لزاما على الحزب الخروج من هذه الحكومة.

وكان المهندس السيد محمد الحسن الميرغني أكد في تصريحات ان حقوق التعبير عن الرأي بكافة الأشكال من كتابه ونشر أو تظاهر أو الحديث حقوق دستوريه مشروعه للمواطنين السودانيين، ويجب كفالتها وحمايتها بحكم الدستور.

محمد سيد أحمد

وأعرب نجل الميرغني عن عميق حزنه علي فقد أعدادا كبيرة من القتلي خلال التظاهرات التي طالبت بمطالب إقتصاديه وسياسيه مشروعه. وترحم السيد الميرغني علي أرواحهم ، سائلاً الله سبحانه وتعالي أن يتقبلهم في منازل الصديقين والشهداء. وتقدم بالعزاء لأسرهم المفجوعه داعياً الله العلي القدير أن يلهمهم الصبر والسلوان.

وأدان محمد الحسن الميرغني العنف من حيث المبدأ في مواجهة المدنيين العزل و سفك دماء المواطنين بسبب قيامهم بدورهم الوطني بالتعبير عن آرائهم السياسيه.

العفو الدولية: مقتل أكثر من 200 واعتقال 800 شخص خلال الاحتجاجات

ذكرت منظمة العفو الدولية إن قوات الأمن السودانية اعتقلت 800 ناشط سياسي على الأقل، منذ اندلاع موجة الاحتجاجات الأخيرة في البلاد، مشيرة الى أن هناك معلومات عن مقتل أكثر من 200 متظاهر في مواجهات مع الشرطة. وقالت المنظمة في بيان صدر مساء الأربعاء 2 أكتوبر أن قوات الأمن تشن موجة اعتقالات غير مسبوقة منذ الاثنين قبل الماضي.

وأوضحت المنظمة أن بين المعتقلين 17 عضوا في الحزب الشيوعي السوداني و15 عضوا من حزب المؤتمر الشعبي، بالإضافة الى اعتقال العديد من نشطاء الحركات الشبابية.

وأعربت لوسي فريمان نائبة مدير برنامج أفريقيا بمنظمة العفو الدولية، عن قلقها على مصير المعتقلين، مشيرة الى وجود مخاوف من تعرضهم للتعذيب أو أنواع أخرى من سوء المعاملة.

وذكرت المنظمة في البيان أن الاحتجاجات اندلعت في السودان يوم 23 سبتمبر بعد أن أعلن الرئيس عمر البشير برفع الدعم الحكومي عن أسعار المحروقات. وتابعت أن قوات الأمن السودانية استخدمت القوة بشكل مفرط منذ ذلك الوقت، بما فيها استخدام الذخيرة الحية، الأمر الذي أدى الى مقتل أكثر من 200 متظاهر على الأقل. ونقلت المنظمة عن اتحاد الأطباء السودانيين أن حصيلة الضحايا تجاوزت 210 قتيلا في الخرطوم فقط، مشيرة الى أن معظم الوفيات التي سجلت في المستشفيات جاءت بسبب طلقات نارية بالرأس والصدر. وكانت السلطات السودانية قد أعلنت أن 34 شخصا فقط قتلوا في التظاهرات.

بريطانيا تهدد بوقف المساعدات للسودان حال استمرار قمع المحتجين

هددت المملكة المتحدة، بوقف المساعدات الانسانية التي تقدمها للسودان، حال استمرار الحكومة في قمع المحتجين ضد ارتفاع أسعار المحروقات و الغلاء.

وقال وكيل وزارة الخارجية البريطاني إن المملكة المتحدة قلقة جدا بسبب التطورات العنيفة في السودان، و الاستخدام المفرط للقوة في مواجهة المحتجين في الخرطوم و مدن أخري، في تظاهرات الاسبوع الماضي، مما تسبب في مقتل العديد من الاشخاص بالاضافة الى إصابة المئات من المتظاهرين.

و اضاف في مؤتمر صحافي بمنزل السفير البريطاني بالخرطوم ، عقب زيارته للخرطوم التي استغرقت يوما واحدا، إن لندن تعرب عن قلقها بسبب الاعتقالات الكبيرة وسط السياسيين والصحافيين و النشطاء، بالاضافة الى الرقابة الشديدة على الاعلام و الصحاف، وإغلاق بعض القنوات الفضائية، ودعا الحكومة لاحترام حقوق حرية التجمع و التعبير التي تضمنها الدستور السوداني.

وقدم الوزير إنابة عن الحكومة البريطانية التعازي الى أسر الضحايا الذين قتلوا في التظاهرات، وطالب الحكومة بتجديد الدعوة الى حوار وطني شامل لا يستثني أحدا ، خاصة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد للخروج من الأزمة، وأكد تجديد طلب الحكومة البريطانية للسودان بالسماح بوصول المساعدات الانسانية للمتضررين من الحرب في كافة مناطق النزاع، و قال يجب أن تضمن الحكومة سلامة موظفي الاغاثة حتى يتمكنوا من الوصول الى كافة المحتاجين خاصة في جنوب كردفان.

جهاز الأمن يشن حملة اعتقالات متفرقة وسط الصحافيين

اعتقل جهاز الأمن ظهر عصر «الثلاثاء 1 اكتوبر 2013» من شارع القصر بالخرطوم، الصحافية بـ «الأيام» سمية المطبعجي أثناء قيامها بواجبها المهني في تغطية تظاهرة طلاب المجمع الطبي بجامعة الخرطوم، وأقتيدت إلى مكاتب جهاز الأمن بالعمارات شارع «57» «جوار طلمبة البنزين - جهة شارع المطار»، وأطلق سراحها مساء ذات اليوم. وإستدعى جهاز الأمن يوم «الأربعاء 2 أكتوبر 2013» مراسل صحيفة «الشرق الأوسط» بالخرطوم ، أحمد يونس وأفرج عنه بعد التحقيق معه لبضع ساعات.

واعتقل جهاز الأمن يوم «الخميس 3 اكتوبر 2013» مراسل قناة «الأناضول» التركية، والصحافي بصحيفة «سيتزن» أيمن الياس من الوقفة الإحتجاجية التي أقيمت أمام مكتب جهاز الأمن، قبل أن يطلق سراحه بعد فترة وجيزة.

وأعادت السلطات الأمنية توقيفها أمنيًا عن الكتابة ، مستشار التحرير السابق لصحيفة «الصحافة»، والكاتب بصحيفة «التغيير» الورقية حيدر المكاشفي، كما أوقفت كل من الصحافيين «الطاهر ساتي، حسن إسماعيل، إلى جانب عثمان شبونة»، وهناك أنباء متواترة - لم تستطع بعد «جهر» التأكد من صحتها - عن إستدعاء جهاز الأمن لرئيس تحرير صحيفة «ألوان» حسين خوجلي.

وما زالت الأجهزة الأمنية تمنع صدور صحيفة «الجريدة»، في الوقت الذي تمتنع فيه صحيفة «القرار» عن الصدور منذ «الخميس 26 سبتمبر 2013» كتعبير إحتجاجي على السياسات، والأوامر الأمنية، ورفضا لتشويه الحقائق، ونشر الأكاذيب، وتضليل الرأي العام، بما يخالف أخلاق ومعايير المهنة. وما زالت الصحافية أمل هباني قيد الإعتقال الأمني منذ نهار «الجمعة 27 سبتمبر 2013»، وتمنع الأجهزة الأمنية عنها الزيارة، ومازالت المدوّنة والناشطة الإعلاميّة داليا الروبي مُعتقلة منذ يوم «الإثنين 30 سبتمبر » وكانت داليا قد أعتقلت من منزلها بالخرطوم، وصادر عناصر جهاز الأمن الذين قاموا بإعتقالها من منزلها كاميرا وآلة تصوير رقمي، ويُذكر أن أسرتي أمل هبّاني وداليا الروبي، إلى جانب أمّهات المعتقلات والمعتقلين، قد نفذت وقفة إحتجاجيّة أمام مباني جهاز الأمن بالخرطوم يوم الخميس الماضي، مطالبين بحق المعتقلين والمعتقلات في الزيارة الأسريّة، وفي مقابلة مُحاميهم، وإطلاق سراحهم/ن أو تقديمهم/ن لمحاكمة تتسم بمعايير المحاكمة العادلة، وهي خطوة مُقاومة وبسالة تجد تضامن الشعب وإحترامه.

جانب من وقفة احتجاجية على التعامل الامني مع الصحافيين

الحكم بالسجن والجلد والغرامة على المتظاهرين بمدني

أصدرت محكمة من محاكم الانقاذ بمدينة ودمدني بولاية الجزيرة، أحكاما تفاوتت بين السجن والجلد والغرامة على 45 متظاهرا تم اعتقالهم خلال الاحتجاجات التي اندلعت في مدينة ودمدني في الاسبوع الاخير من سبتمبر الماضي.

وبلغت مدة السجن شهرين أما الجلد فتراوح ما بين عشرة الي عشرين جلدة، بينما بلغ مقدار الغرامة مبلغ مئة جنيه.

وقضت ذات المحكمة بإحالة نحو 25 من المتهمين الي محكمة الطفل بسبب تفاوت اعمارهم مابين 12-14سنة.

في ذات الوقت تجددت التظاهرات في العاصمة الخرطوم أيام الأربعاء والخميس والجمعة الماضيين. وتجمع متظاهرون أمام كلية الطب بجامعة الخرطوم مطالبين «بإسقاط النظام» بينما استخدمت الأجهزة الأمنية القوة المفرطة والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين.